جدلية العلاقة بين الدين والسياسة..!

سعد الزيباري

saadsuhaib@yahoo.com

✍الصراع بين البُعد الديني والسياسي قد تفَجَّر إبَّان الاجتياح الأمريكي لمنطقةِ الشرق الأوسط، وانبثاق ما يُسمَّى بـ(الحرب على الإرهاب)، تلك الحرب التي عُرِّفت بأنها "كفاحٌ مِنْ أجلِ الحداثة والعَلمانيَّة والتعدديَّة والديمقراطيَّة والتنمية الاقتصاديَّة الحقيقيَّة". والمثير للجدل أنّ هذهِ الحرب الشّامِلة قدِ اقتصرَ على ما يُسمّى بـ"الإرهاب الإسلاميّ" على الرّغم مِنْ أنّ (80%) من هذا الإرهاب، سيختفي – حسب توصيفِ د.عبدالوهاب المسيري – إذا انسحبتِ القوّاتِ الأجنبيّة من البلدانِ العربيّة والإسلاميّة، وتوقّفت عَنْ دَعْمِ الإرهاب ماديّاً أو معنويّاً، وإن (20%) مما بقيَ مِنْ هذا العنف سيزولُ أيضاً، إذا ما توقّفتِ الأنظمةُ الحاكمة عن ممارسةِ الاستبداد السياسي بحقِّ المعارضة السياسيَّة..! فهذا العنف الذي قد نراهُ هنا أو هناك - بتعبيرِ فهمي هويدي - هو مِنْ إفرازاتِ الظلمِ السياسي أكثر من كونه إفرازاً للإسلام السياسي. وأن هناك قوى دوليَّة وراء تشويهِ صُورة الإسلام، حتى أنه "لم تَعُدْ صورةُ الإسلام في العالَم مرتبطةً بالرحمةِ والعَدْلِ والإحسانِ والمساواةِ والخيرِ والأَمَل، وإنما أصبحتْ مرتبطةً بالرُّعْبِ والخَوْفِ والتفجيرِ والإرهاب".

هذه الحربُ الكاسِحة على الإرهاب قد توسَّلت لتحقيق أهدافها بوسائِلَ مُتعدِّدة، سياسيَّة، ودينيَّة، واقتصاديَّة، ففي المجال السياسيّ دَعَتْ إلى أهميةِ (التحوُّل الديمقراطي) من خلال تغيير الأنظمة غير المرغوب فيها، وفي المجال الديني أكّدت ضرورةَ (تجديد الخطاب الديني) بما يتناسبُ والمتغيّرات المعاصرة، وتحديث الإسلام بما يوافق العَلمانيَّة الغربيّة، والترويج لإسلام حداثيٍّ ليبراليٍّ مُعَلْمَنْ، من خلال تسويقِ خطاب اعتدالي تحت ذريعةِ تجسير الهُوة بين العالم العربي والإسلاميّ والعالم الغربي والأوروبي. أمَّا في المجال الثقافي فقد تمثَلَ في (تغييرِ مناهج التعليم) بما يتوافق مع القيم الليبراليَّة على امتدادِ جغرافية العالم العربي والإسلامي. فالولايات المتحدة - التي قادت هذه الحملة الفكريَّة والعسكريَّة - كانت قد خطّطت منذ عقود لتجريد المسلمين من كُلِّ وسائلِ المقاومة والتحدِّي، من خلال ترسانتها الإعلاميَّة الجبَّارة، مما أسقطَ الكثيرَ من النخبِ الفكريَّة والسياسيَّة صرعى تلك التوجهات التي ساقها منظِّرو سياسة العالم الجديد باستراتيجياتٍ علميَّة أكاديميَّة بحتة، حتى إن الكثير من الإسلاميين أنفسهم مِمّنْ كانوا يُمارسون العملَ السياسي بضوابِط إسلاميَّة، قد وقعُوا أُسارى تلك الأفكار الوافدة، حتى إنهم قاموا بتنظير هذه التوجهات الدخيلة فكرياً وفلسفيَّاً، دون أن يَشعرُوا أنهم مُوَجَّهون مِنْ قِبَلِ منظومةٍ غير مرئية، ومُنَمَّطون أَيديولوجيَّاً، ولكأنهم أدوات يُحَرِّكُها المتلاعبون بالعقول، أو أنهم بيادق شطرنج يَتَلاعَبُ بها المتنفِّذون، فليس لهم البتة دورٌ في هذه اللعبة السياسيَّة الشاملة. ومن هنا، فإن هذا الفصل العنصري المشحُون بالضدية ما هو إلّا استراتيجية غربيّة وافِدة، ولم تكن البتة تعبيراً عن حاجةٍ قوميَّة، أو وطنيَّة، ولا حتَّى سياسيَّة، وهؤلاء الذين نراهُم يتحمَّسُون لهذا الفصام النكد سيتراجعون يوماً ما، ويندمون على تلك الطفولة الفكريَّة التي كانوا يعيشونها تحت غيبة الوعي، وانشطار المعرفة، وفقدان المعنى، على غرار رواد النهضة العَلمانيَّة في مصر، الذين تراجعوا أخيراً، وكتبوا عن تجاربهم الفاشلة، رغم العديد والعديد مِنَ الحملات التي جَرَّدُوها ضِدَّ الدين والسياسة، والفصل بينهما، ورغم امتلاكهم لأدوات السلطة هناك، ولكن تلك التجارِب التي توسَّلت بالعَلمانية قد أثبتت فشلها للعالم أجمع، لأنها أدَّت إلى الاستتباع السياسي، والاستلحاق الحضاري، والركود الاقتصادي، ولم يكن لهؤلاء الرموز الفكريَّة والأدبيَّة من بُدٍّ إلّا العودة إلى دينهم وهُويتهم وتراثهم..!

ولا جرمَ أنّ الدعوة إلى هذا الفصل بين الدعوي والسياسي، أو الديني والزمنيّ أصبحت ظاهرةً طالتِ الكثير من الحركاتِ الإسلاميَّة ذات التوجهات السياسيَّة، فظهرت نخبٌ فكريَّة سياسيَّة تؤكِّدُ ضرورةَ فصل الدعوة عن الحزب، والبُعْدِ عن تسييس الـدّين، وتديين السياسة، كما تؤكِّدُ بإلحاح ضرورة توافر جناحينِ للحزبِ: جناحٌ يعملُ وفق آليات وبرامج سياسيَّة بحتة، لا عَلاقة له بالدعوة، وبالمناسبات الإسلاميَّة، ولا يخاطبُ العاطفة، والمشاعر الدينيَّة، وليس له تماسٌ مباشر مع الجماهير الإسلاميَّة، بحجةِ تخليصِ العمل السياسيِّ من الفكر الذي يعملُ مِنْ أجلِ أسلمةِ المجتمع، وجناحٌ يتوسَّلُ إلى الوسائل الدعويَّة والخيريَّة، ويتوجَّه إلى الجماهيرِ أساساً، ويحتكّ معها من خلال القنوات المرئية والمسموعة والمقروءة، فالاتِّجاه المتحمِّس للأيديولوجيا السياسية يتذرَّعُ

بالقول: إن هذا النوع من العمل السياسي الإسلاميّ الذي كان مُناسباً للقرن الماضي، لا يُناسب هذا القرن، وأنه: لا سياسة في الدعوة، ولا دعوة في السياسة، لأن السياسة - برأيه - هي "فن ممارسة الممكن"، وفنُّ ممارسة الممكن، يخضعُ لظروفٍ وآلياتٍ قد تتصادمُ مع جوهر الدين..! مع أنّ الأصل هو الجمعُ بينهما، وفي ذلك قال: أحمد الريسوني: "مَنْ تسيّس ولم يتديّن فقد تَعَلْمَنَ، ومَنْ تديّن ولم يتسيّس فقد ترهْبَنَ، ومَنْ جمعَ بينهما فقد تمكّن". وإذا كان الهدفُ هو فصلُ الدعوة عن الحزب السياسي، والإبقاء على القيم العليا للدين فقط، كالحريَّة، والعدالة، وضمان حقوق الإنسان، فإنَّ الدعوة إلى هذه القيمِ ليستْ من أهداف الإسلام وحدَهُ، فالمسيحيَّة أيضاً، وقبلها اليهوديَّة قد دَعَتا إليها..!

وهكذا يتوسَّلُ هذا الاتِّجاه - في شرعنة هذه التوجهات - باستخدامِ استراتيجيَّات المحاججة والاستدلال، والعبث بالدوال، وهو يدعو لتحقيق هذا الهدف إلى احتذاء تجربة إصلاحيّة نيوليبرالية كالّتي يمثلها "حزب العدالة والتنمية" التركي، ذلك الحزب السياسيِّ الذي تخلّى عن اليافطة الإسلاميَّة، واستخدامِ الشعارات والبرامج الدينيّة، وأصبحَ يقبلُ بالمبادئ العَلمانيَّة بمعناها الأوروبي، ويحولُ دون ربط الدين بالسياسة، وتحكمُه كوادر قياديّة من مشاربَ سياسية متعدِّدة، ليبرالية، ومحافظة، وراديكالية..! ومن هنا فإن تجربة "حزب العدالة والتنمية" على الرّغم من كونها تمثِّل ظاهرةً استثنائيةً في تاريخِ الحركات الإسلاميَّة، إلّا أنّ لها خصوصيَّةً فكريَّة وسياسيّة واضحة، لذا، فلا غَرْوَ أنْ يقع الإسلاميّون على اختلافاتٍ واضِحة في التجربة السياسيّة التركيّة مع غيرها من التجارِب السياسيّة الإسلاميّة إذا عقدوا مقارناتٍ بينهما. وعلى الرّغم من هذه المآخذ التي قد تقدح بمسيرةِ هذه الحركة السياسيَّة الرائدة في هذا المجال، إلّا أنّ لها مواقفَ إسلاميَّة مُشرّفة كانت - ولا زالت - محلَّ تقديرِ الجميع في داخِل تركيا وخارجها.

إنّ احتذاءَ التجارِب السياسيَّة مع إهدار الخصوصيَّات المحليَّة قد يُعَرِّض العملَ الإسلاميّ لمشكلاتٍ جوهريَّة، نظراً لاختلاف الواقع السياسي الذي تنتمي إليه هذه الحركات، فالاستراتيجيَّات التي تكون صالحةً لـ"حزب العدالة والتنمية"، قد تكون غير مجدية للحزب الإسلامي العراقي، مثلاً، لأن لكُلِّ حيِّزٍ جغرافي خصوصيتَه السياسيَّة المستقلة، حتى ولو كان في نطاق دولةٍ واحدة، فكيف مع اختلاف الدول وتفارق البيئات..! إذاً، يا ترى ما هي السبل الكفيلة لاحتذاء تجربة العدالة والتنمية؟! ألا ينبغي أن نراعي الفوارق الموجودة بين النسق التركي والنسق العربي أو الكردي؟! ألا نلحظ أن الرموز السياسيَّة لحزب العدالة والتنمية هم مِنَ المهندسين والمهنيين ورجال الأعمال، وأن المؤهلات العلميَّة عندهم هي أسبق مِنَ المراتب الحزبيَّة؟! ترى أين نحنُ مِنَ هذه الشروط الموضوعيَّة؟! وإذا كانت السياسة مطلُوبة للإنسان في الدعوة الفردية، فهي أكثر طلباً للدعوة الجماعيَّة؟! أليست الدعوة أيضاً بحاجةٍ إلى تنظيراتٍ سياسيَّة، حتى تؤتي أكلها؟! ومَنْ قال إن الدعوة محصورةٌ في الخطاب الوعظي؟! ومتى أصبحت السياسة حكراً على فئةٍ دون غيرها؟! ومن أعطى هذه الجهة دون الأخرى تفويضاً لتمثيل السياسة؟! وهل غابَ عنّا أنّ السياسةَ هي فنُّ

الممكن، وهي ليست قواعِد نحويَّة تُحْفَظ، ولا إجراءات هندسيَّة تُطبَّق، وليست حكراً على أحد..! وهل هناك غرابة البتة في أن يمارس الدعاة السياسة، أو ينهض السياسيون بالعمل الدعوي؟! وربما هناك إجاباتٌ غير موضوعيَّة عن مثلِ هذه التساؤلات الجوهريّة، إلا أنها ستكون مُنطلقاتٍ لعملٍ سياسيّ جديد على الساحة السياسيَّة، وبموازاة هذا التيار السياسيِّ الخالِص، هناك تيارٌ ثالث يدعو إلى أن يكون لهذا الحزب السياسي تيارٌ اجتماعي جماهيريٍّ يدعمُ المشروع السياسي للحزب ويؤيِّده، دون أن يكون جزءاً فيه، مثلما نجدُ في تركيا جماعة (فتح الله كولن) وهي حركة دعويّة خالِصة - على الرّغم من الملاحظاتِ الّتي سُجّلت عليها -، كانت تؤيِّدُ - في أوقاتٍ سابقة - حزبَ (العدالة والتنمية) ذا التوجُّه السياسي الخالص، وهذه القوّة الدعوية كانت تضاهي جماهيريّاً - قبل الفصام السياسي والعزل الاجتماعيّ - حزبَ العدالة والتنمية، ومثّلتْ قوّةً دينيَّةً، واجتماعيَّة، واقتصاديَّة كبيرة فرضتْ نفسَها وبقوّة على المجتمع التركي، إلاّ أنّها دفعتِ الثمنَ غالياً بعدَ اتّهامِها بالتواطؤ مع قادةِ الانقلابِ الفاشِل في تركيا. وبالرّغم من وجاهةِ هذا الطرح منطقيّاً، إلا أنه عمليَّاً قد يكون من المستحيلات، إذ كيف السبيل إلى بناء قوّة دينيَّة واجتماعيَّة على غِرار قوّة (فتح الله كولن)، ذلك الرّجل الذي وقفَ خلفَهُ جيشٌ من حُفّاظِ القرآن، والأكاديميين، ورجالاتِ الأعمال من أصحابِ الملايين، فضلاً عن توافره على العديدِ مِنَ المدارس والكليَّات والمؤسسات الخيريَّة والخدميَّة، فكانت حركته - في يومٍ من الأيّام - دولةً داخِل دولة..! في حين أن الحزب عندنا لا يكاد يسدُّ رمقه، نظراً لشحةِ موارده الاقتصاديَّة، وضآلة استثماراته الماليَّة..! فكيف السبيلُ إذاً، إلى منافسة هذه القوَّة المترامية الأطراف؟! وما هي وجوه الشبه بيننا وبينها حتى نقوم بعقد مثل هذه المقارنات؟!

ومن النظريّات المطروحة في هذا المجال "نظريّة التمييز لا الفصل" الّتي طرحَها الدكتور سعدالدين العثماني - القيادي البارز في حزب العدالة والتنمية المغربي -، في كتابه "الدين والسياسة تمييز لا فصل". وتؤكِّدُ هذهِ النظريّة "أنّ العَلاقةَ بينَ الدّين والسياسة ليستْ عَلاقة فَصْل، لأنّ الدّينَ حاضِرٌ في السّياسةِ - بشكلٍ مِنَ الأشكال - في جميعِ الثقافاتِ والحضاراتِ والمجتمعات، بما فيها المجتمعات الغربيّة اليوم، ولكنّها في الوقتِ نفسِه ليستْ علاقة وَصْل تام، لأنّ الفعلَ السياسيَّ هو دنيويٌّ في الإسلامِ بامتياز، فهو بشـريّ اجتهاديّ تقديري، بالرّغمِ مِنْ كونه مِنْ حيثُ العمُوم يخضعُ لمبادئ الدّين وأحكامِه". وهذهِ النظريّة "قد تمّ تطبيقُها فعلاً في المغرب، حيثُ التّمييز بين العملِ الدعويّ والعملِ السياسيّ. فـ"حركةُ التوحيد والإصلاح" هي حركةٌ للدّعوةِ والتربية وغيرِها مِنَ الأعمالِ النضاليّة والمجتمعيّة، غير أنّها لا تمارِسُ العملَ السياسيَّ، وتسند الأمر إلى هيئةٍ مُختلِفة هي "حزب العدالة والتنمية"، ذات استقلاليّة تامّة عنِ الحركة، ولكُلِّ واحدةٍ مِنَ الهيئتَيْنِ مسؤولُوها وبرامِجُها ومؤسّساتُها المستقلّة عنِ المؤسّساتِ الأُخرى". والدّين - حسب هذهِ الرؤية - هو ما كان مطلُوباً (لمصالِح الآخرة)، أي ما هُو مُطلَق مِنْ تعاليمَ وأحكامٍ في الدّين، بينما أحكامُ السّياسةِ تدخلُ ضمنَ ما هُو مطلُوب (لمصالِح الدُّنيا)، فهي ليستْ ديناً بالمعنى الأوّل، أي ليستْ وحياً ولا أحكاماً مُطلقة، لكنّها دينٌ بالمعنى الثانِي، أي خاضِعةٌ لرؤيةِ الدّينِ العامّة للإنسانِ وللمجتمع، ومُلتزمة

بمبادئه وأخلاقهِ وإطارِه العام". ولا جرمَ أنّ "هذا الفهمَ، وإنْ كان يثيرُ الخِلافَ داخِل الحقلِ الإسلاميّ، فإنّهُ يؤسِّسُ إلى فهمٍ مرنٍ، يستوعِب العَلاقة الحركيّة والمتجدِّدة بينَ الدّين والسّياسة، ويؤدِّي إلى الوعي بالتمايُز بينهما، دون أنْ يتطوّر ذلِكَ إلى تنابُذ وتنافُر. ويُمكن أنْ يَنتُجَ عن هذا النّمطِ مِنَ العَلاقةِ – الّتي قد تختلِفُ مِنْ مُجتمعٍ مُسلِم لآخر - إعادة تأسيس العَلاقةِ بينَ الدعويّ والسياسيّ داخِل الحركةِ الإسلاميّة، بما يزيدُ مِنْ عطائِها الفكريّ والحضاريّ، وكسبها السياسيّ والاجتماعيّ، ثراءً وتجذراً". فهذه الرؤية السياسيّة قد حدّدتِ العَلاقة بين الدينيّ والسياسيّ، فالدينُ – بحسبِ هذا الاتّجاه – إنّما ينهضُ بتوجيهِ العمل السياسي توجيهاً مقاصديّاً، ويسهمُ في ضبط أدائِه العملي بما يتوافق مع روح الشريعة، ومن هنا فإنّ الدّينَ – عندَ أصحاب هذه النظريّة – يمثِّل منظومةً مِنَ "المبادئ المُوجّهة، ويُجسِّدُ روحاً دافقة دافعة.. أمّا الممارسة السياسية فهي مستقلّة عن أيِّ سلطة تحكمُ باسم الدين أو السلطة الدينية، فليس من حقِّ الدولة إذاً – وَفْقاً لهذا المنظُور – فرض النظام الدينيّ على المجتمع بالقوّة".

وهناك توجُّهٌ آخر يؤكِّدُ ضرورةَ الإبقاء على ترابُط الحزب والدعوة في المجال السياسيّ، دون تطرفٍ أُحاديِّ الجانِب، لأن السياسة - عنده - هي بمثابة الرئة التي لا تتنفّسُ بوحدها، فالحزب جسمٌ والدعوة روحها، وعليه فالدعوة ينبغي أن تسيرَ جنباً إلى جنب مع الحزب السياسي؛ لأن الدعوة هي بمثابة البوصلة التي تُوجِّه الأداء السياسي، وتعمل على ضبط السياسيين، لذا فهما يسيران كخطين متوازيين، ويمثلان عنصرين يُتمِّم أحدهما الآخر، وبينهما تواصل وتواشج وتزاوج، ولا يوجد هناك مجال للتفاصل والتنافر والتنابذ. فما الغريب إذاً، أن يكون السياسي داعياً والداعي سياسياً؟! فالدعاة على مرِّ التاريخ كانوا سياسيين والعكسُ صحيح، ومن هنا فنحن نريد سياسيين متدينين يُمارسون العمل السياسي وَفْق أُسسٍ إسلاميَّة أصيلة، وفي حدود أوامر الله ونواهيه، لأنه ليس هناك في ديننا وجود للنظام الكنسي والكهنوتي، وليس هناك رجال للدين ورجال للسياسة، ولا نقول: "ما لله لله وما لقيصر لقيصر"، وإنما كلّنا لله جلّ وعلا، قال تعالى: [ألا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْر](الأعراف: 54)، ومن هذا المنطلق فإنّ العملَ على تدشين عملية التفاصُل هذه بين الحزب والدعوة في الحياة السياسيَّة الراهنة، إنما هو من ثمار العَلمانيَّة الغربيَّة، التي تُجرِّد حملتها لتنحية الدين عن السياسة، حتى ينفردَ العَلمانيُّون بتسيير شؤون الحياة، ومِنْ ثَمَّ مُحاصرة الدعاة بين جُدران المساجد والجوامِع. فإذا ما قُمنا بتدشين عملية التفاصُل بين السياسي والدعوي فهذا يعني أن هناك استراتيجياتٍ مرحليةً أُخرى ستلحق مثل هذه الخطابات..! ومن هنا كان على الحركات السياسيَّة الإسلاميَّة "مراعاة الجانب الرُّوحيِّ والدعوي في الممارسة الإسلاميَّة، والحؤول دون طغيان الجانب التَّسْيِيسي على الجانب التَّأْنِيسيّ الذي يحكمُ الظَّاهرة الدينية عموماً".

وفي الوقتِ الذي نجدُ فيه - هُنا وهناك - العديدَ من التوجهات التي تدعو إلى ضرورة التفاصل بين الدين والسياسة، أو بكلمة أدق الدعوة والحزب، نجد في معظم الدول الأوروبية - وإلى حدِّ الآن - أحزاب "مسيحيَّة – ديمقراطيَّة" تستوحي الكثير من أفكارها وتوجهاتها من الدين

المسيحي، "وتسعى إلى تطبيق المبادئ المسيحيَّة في السياسة العامَّة، وقد ظهرتْ في أوروبا في القرن التاسع عشر، تحت تأثير التعاليم الاجتماعيَّة الكاثوليكيَّة، وأنها لا تزالُ مؤثرةً في أوروبا وأمريكا اللاتينية"، وهذه "الأحزاب المسيحيَّة في أوروبا الغربيَّة - وبدرجة أقلّ في أميركا اللاتينيَّة - تمثل أنموذجاً واضِحاً للحزب المعتدل دينياً، والملتزم بقواعد اللعبة الديمقراطية". ونظرة عابرة إلى مبادئ هذه الأحزاب تكشفُ لنا بوضوح أثر الفكر المسيحي في أدائها السياسي، فالحزب الديمقراطي المسيحي الألماني، المشارك في الائتلاف الحاكم، وترأسه السيدة (أنجيلا ميركل)، يُعَرِّف نفسه بأنه حزبٌ "يملكُ مفهوماً سياسياً قائماً على الديانة، والقيم المسيحيَّة، وعلى مسؤولية الفرد أمام الله"، أمَّا الحزب الديمقراطي المسيحي الفرنسي، فهو كذلك يؤمن بالقيم المسيحيَّة، ويعارضُ الشذوذ الجنسي، والقتل الرحيم، والإجهاض، في حين أن الحزب الديمقراطي المسيحي الأسترالي، هو الآخر يؤمن بالحريَّة في التصويت على القوانين، ولكن في إطار توجيهات الله، ويسعى لدعم القيم المسيحيَّة وتعزيزها، ومُوالاة الأسرة، والطفل، كما يسعى إلى ضمانِ أنْ تكون جميع التشريعات متّفقة مع الكتاب المقدّس، وهناك الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي الذي توسَّل بالمبادئ المسيحيَّة، حتى أنه حكم إيطاليا لما يقرب من نصف قرن. والسؤال الذي ينهضُ هنا ترى: أليست هذه الأحزاب - على امتداد الفضاء الأوروبي - هي أحزابٌ "دينيَّة"، أو هي على الأقل ذاتُ "مرجعيَّةٍ دينيَّة". فإلى متى النظرُ بعينِ الريبة والشك إلى الأحزاب الإسلاميَّة، والنظرُ بعين الرضا والاحترام إلى الأحزاب المسيحيَّة..؟!

وبالرّغم من كُلِّ ما قيل ويُقال عن هذه الظاهرة، فهي جديرة برصدها ومتابعتها، ومعرفة محرِّكاتها، وأسبابها ودواعيها، وأهم العناصر التي تقف وراءها، فهي قبل كُلَّ شيء تعبيرٌ عن ذلك التغيير الذي طرأ اليوم على النشَاط السياسي الإسلامي، بعد ذلك الحِراك الذي تفجَّر في عُمْقِ ذلك الكمُون السياسيّ، فكان بحق لحظة ميلاد قاسية تمخّضت في واقعنا المعاش، فضلاً عن كونه تقليداً للتيارات الإسلاميَّة التي تحوَّلت إلى أحزاب سياسيَّة وطنيَّة أو تنمويَّة. ولكأني بهذه التوجهات، وقد أصبح التاريخ يُعيد نفسه، حيث لم تتغيَّر إلا الأسماء والمسمّيات، فبينما كان الشيوعيون والليبراليُّون يُطلقون في حقبةِ الستينيَّات والسبعينيَّات وما بعدها مِنَ القرن الماضي، مقولة (فصل الدين عن السياسة)، ودعوات فصل (الدين عن الدولة) كما عوّدتنا الاسطوانات العَلمانية المشروخة لاحقاً، فإننا نسمعُ هذه المقولة نفسَها ولكن من أفواهِ الإسلاميين أنفسِهم.. فهذه المقولة الجاهزة تعبِّر اليوم عن نفسها وبقوَّة، ولكنها اليوم - كما نرى - تأتي من لدن الأحزاب الإسلاميّة، بعدما كانت سلعة يساريَّة - ماركسيَّة بامتياز، ومن هنا فإنّ هذه التوجهات ليست من بناتِ أفكار اليوم، وإنما هي مطارحاتٌ تفتَّقت عن سياقاتٍ ومناخاتٍ فكريَّة وسياسيَّة سبقت لحظتنا التاريخيَّة! ولذا من حقنا أن نقول: إن هذا التوجه الذي نراهُ اليومَ في بعضِ الأدبيات - هنا أو هناك – إنما هو تعبيرٌ عن رؤية جديدة في المجال السياسي الإسلاميّ.

ولا بُدَّ لنا في هذا السّياق "من التميز بين المنظور السياسي والنظام السياسي كمصطلحاتٍ فلسفيّة فكريّة لا تنتمي إلى قاموس المصطلحات الشـرعيّة، وهذا يوجب علينا أن نبحث عن مفهومها بين المفكرين السياسيين وليس بين الفقهاء، قبل أن نعطي حكمنا الشرعي فيها حتى لا يقعَ الخلل بين الحكم والتصوّر، فغايتنا محاكمة المفاهيم وليس المسمّيات، فالمنظور السياسي هو شبكةٌ من القيم السياسية الهادية والمقاصد الراشدة والغايات التي تحدِّد الرؤية السياسية في الإسلام". وما نلحظهُ من استقراءِ نصُوص التشريع الإسلامي هو: "إجمال المتغير وتفصيل الثابت! فما كان متغيّراً بتغيّر الزمان والمكان جاء بالشريعة مُجْمَلاً، كالشأنِ السياسي، مثلاً، أمّا ما كان ثابتاً فجاء مُفَصَّلاً منتهى التفصيل؛ مثل: الصلاة والزكاة، وقضايا الزواج والطلاق ومسائل الميراث، فإنها مواضيع منصوص عليها ومُفَصّلة غاية التفصيل، ومبيّنة غاية البيان، وهذا من عظمة الشريعة، وصلاحِها لكُلِّ زمانٍ ومكان، واستيعابها للثوابت والمتغيّرات".

ونظرة دقيقة في نصُوص الوحي – القرآن والسنة – تطلعنا على منظومةِ القيم السياسية الهادية؛ كالشورى والعدل وأداء الأمانة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا تتناولُ وسائلَ تطبيقيّة جاهزة، ولا أدوات تنفيذية مُحدّدة، من قبيل كيفيّة اختيار الحاكم، وما هي مدة ولايته؟ ومَنْ يختارُه، وكيف نحاسِبَ تصـرفاته؟ وكيف نفصلُ بين السلطات؟ وكيف ننظم عمل المعارضة السياسية؟ وآلياتِ الأمر بالمعروف السياسي والنهي عن المنكر السياسي؟ من هنا نخلص إلى قضية وهي: أنه لا يوجد جدول عمل محدّد للنظام السياسي الإسلاميّ بالمعنى الفلسفي للنظام، بينما هناك منظور وتصوّر سياسي، وقيم سياسية هادية وضابطة للفعل السياسي الإنساني، وهذه القيم السياسيّة عندما تتحوّل إلى نظام مؤسساتي، فإنّها تتحوّل إلى نظامٍ سياسي". ومن هُنا فإنّ "مأسسةَ القيم السياسية التي جاء بها الإسلام هو جهد بشريّ محض موكُولٌ لاجتهاد البشر بحسب ظروف الزمان والمكان، ولا يجوز أن نقدِّس الوسائل - بشكلٍ من الأشكال - بسبب قِدمها، أو بسبب انتمائِها للسلف. فلو كان السلف في عصـرنا لغيّروا الكثيرَ منها تحت ضغطِ الواقعِ وحاجاتهِ المتجدِّدة، لذا، فإن شرعيّة أيّ وسيلة وآلية ومؤسسة تكمُن في قدرتها على تحقيق المقاصد والغايات التي جاءت بها الشريعةُ الإسلاميّة".

ومن هُنا فإن "اختزالَ الإسلامِ في السياسة فقط - حسب توصيف د.محمد عمارة - والاهتمام بالدولة وامتلاكها، والثورة، والقفزِ على الحكم، هو خطيئة فكريَّة، لأن السياسةَ عند أهلِ السنة الذين يمثلون (90%) من الأُمَّة الإسلاميَّة، هي مِنَ الفروع، وليستْ من أُمّاتِ العقائِد، والحركةُ الإصلاحيَّة - كظاهرة - كانت تُركِّز على إعادةِ صياغةِ النفس الإنسانيَّة بالإسلام كمنهجِ الرسول (صلى الله عليه وسلم) الذي بدأ به في مكّة، لأنه عندما يُعَاد صياغة الإنسان بالأصول الإسلاميَّة، تأتي الفروع، وتأتي السياسة، وغيرها، فأولويَّة الأصُول لا بُدَّ أن تَسْبِقَ الفرُوع، وأولويَّة الأُمَّة لا بُدَّ أن تَسْبِقَ الدولة، وهذا واضِحٌ في فكرِ الحركةِ الإصلاحيَّة وضُوحاً شديداً". ❑

خصائص دعوة الأنبياء

قاسم جميل نوفيسي

✍إن الله الذي أرسل الرسل والأنبياء هو الذي حدد وظائفهم، ومن ضمن وظائفهم الدعوة إلى الله، وتبيين ما أنزل الله عليهم للناس.

وقد بيّن الله تعالى الهدف من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، في (سورة الحديد) بياناً واضحاً، حيث يقول الله تعالى: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ} ﴿الحديد: ٢٥﴾، لقد حدّد الله تعالى في هذه الآية الهدف من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، وهو أن يقوم الناس بالقسط. ولم يقل الله تعالى: ليقوم الرسل، أو الأنبياء، أو المؤمنون، بل قال: ليقوم الناس، ومعلوم أن لفظ الناس يشمل الجميع، فهذا يدل على أن من ضمن وظيفة الرسل والأنبياء: تبيين ما أنزله الله عليهم للناس جميعاً بلا استثناء، ولا بد على المؤمنين - الذين يقومون بدعوة الأنبياء والرسل - أن يعملوا مثلما عمل الأنبياء والرسل، وأن يدعموا كل من يحاول أن يقيم العدل، ويتعاونوا معه.

وهناك آيات عديدة في القرآن الكريم بهذا المعنى والمفهوم، منها الآيات الآتية:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} ﴿المائدة: ٢﴾..

لقد نهى الله تعالى النبي والمؤمنين أن يعتدوا، حتى على الذين منعوهم عن المسجد الحرام، وأمرهم بالتعاون على البر والتقوى، ومنعهم عن التعاون على الإثم والعدوان. ولقد أمر الله تعالى في هذه الآية بالتعاون على البر والتقوى، ولم يقيده بالمؤمنين وغير المؤمنين، فلا بد على

المؤمنين أن يتعاونوا مع كل من يدعو إلى البر والتقوى، وكذلك لا بد على المؤمنين أن لا يتعاونوا على الإثم والعدوان، مهما يكن الأمر، كما قال تعالى: {إِنَّ اللّـهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}﴿النحل: ٩٠﴾ وكذلك قوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلّـهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللّـهَ إِنَّ اللّـهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ} ﴿المائدة: ٨﴾..

لقد منع الله تعالى النبي والمؤمنين أن يجعلوا العداوة مع الآخرين سبباً لمنع إقامة العدل، فلا بد عليهم أن يقيموا العدل، وإن كان مع أعدائهم. وكذلك قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّـهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّـهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللّـهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا}﴿النساء: ١٣٥﴾..

هذه هي دعوة الأنبياء: أن تقول الحق، وإن يكن في ضررك، وضرر أقرب المقربين إليك، سواء كان غنيا أو فقيرا.. فلننظر أين نحن من هذه الآية الكريمة، ولينظر الذين يدّعون أنهم دعاة إلى الله، أين هم منها؟!

ولقد بيّن الله تعالى لنبيّه كيفية الدعوة في هذه الآية الكريمة:

{فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللّـهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللّـهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللّـهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ}﴿الشورى: ١٥﴾.. لقد أمر الله تعالى نبيّه في هذه الآية أن يستقيم كما أمره، وأن لا يتبع أهواء الناس، وأن يعدل بينهم بغضّ النظر عن أعمالهم.

وقال الله تعالى: {شَهِدَ اللّـهُ أَنَّهُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}﴿آل عمران: ١٨﴾، وقال تعالى: {سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِن جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللّـهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}﴿المائدة: ٤٢﴾. مع إن الله سبحانه يثبت في بداية هذه الآية أن هؤلاء هم سماعون للكذب، وأكالون للسحت، ولكنه لم يقل لنبيه: فإن جاءوك فقل لهم إنكم كذابون، لا تقبلون الحقيقة، وأنتم أكّالون للسحت، لا تقبلون العدالة. بل أمر الله تعالى نبيه أن يقوم بمسؤوليته، ويحكم بينهم بالقسط، ثم أكّد الله تعالى إنه يحب المقسطين.

وقال الله تعالى: {وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ}﴿هود: ٨٥﴾. هذه الآية مثل كثير من آيات أخرى تبيّن كيفية التعامل بين الناس في حياتهم اليومية، فلا يمكن فصلها عن الحياة اليومية للعباد.

وقال الله تعالى: {وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللّـهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ}﴿هود: ٦١﴾، هذه الآية تبيّن جزءاً من وظيفة العباد على هذه الأرض، ألا وهو عمارتها.

وإذا كان القرآن قد ركز على قضية الشرك كثيراً، فإنه وصف الشرك بالظلم العظيم، كما قال الله تعالى في (سورة لقمان): {وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}﴿لقمان: ١٣﴾.

خلاصة الكلام: إن القرآن الكريم قد ركّز على ثلاثة أهداف:

1- إقامة العدل.

2- إصلاح المجتمع.

3- عمارة الأرض.

فلا شك أن هذه الأشياء هي جزء من الحياة اليومية للإنسان، ولا يمكن فصلها عن حياة الناس، ويمكن للمؤمنين أن يتعاونوا في هذه القضايا مع غير المؤمنين أيضاً، وهي كلها عملية، وليست مجرد أقوال.

بناء على هذه الآيات القرآنية، فإن دعوة الأنبياء التي أمر الله تعالى الأنبياء والرسل أن يقوموا بها، لا يمكن فصلها عن الحياة اليومية للعباد، سواء كانوا حكاماً أو محكومين. ولكن لا يحق لأحد - مهما يكن - أن يستغل دعوة الأنبياء للوصول إلى الحكم، أو الحصول على منصب، فيعيش عيشة الملوك، ويدعي أنه يقوم بدعوة الأنبياء، فهذا الشيء مرفوض في النظام الذي أنزل الله تعالى لعباده.

المؤمنون بالنظام الذي اختاره الله تعالى لعباده، والذين يقومون بالدعوة إلى الله، هم الذين يضحون بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ليدافعوا عن إقامة العدل، وهم الذين يسلكون مسلك الأنبياء، فلا يطلبون أجرهم من غير الله رب العالمين، كما أمر الله الأنبياء أن لا يطلبوا الأجر من غير الله، فإذا أراد شخص منصباً من مناصب الحكومة، أو الوصول إلى الحكم، فلا يحق له أن يستخدم الدعوة إلى الله للحصول على ما يطلبه.. وكذلك إذا أرادت جماعة الوصول إلى السلطة، فلا يحق لها أن تستخدم الدعوة إلى الله، أو الشعائر الدينية، بادعاء أنها ستقيم العدالة بعدما تصل إلى الحكم، وليس ببعيد أن يكون ادعاؤها مثل ادعاء الآخرين، مجرد جعجعة بلا طحين، وأقوال بلا أفعال، كما تبينت هذه الحقيقة في كثير من الأماكن والدول. ولكن باستطاعتهم، إذا أرادوا أن يثبتوا دعوتهم إلى الله بأعمالهم، فلا يحتاجون أن يرفعوا أصواتهم في كل مكان وزمان. وقديماً قيل: إن الأقوال تؤثر أكثر من الأفعال. ويقول الله تعالى: {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ}﴿التوبة: ١٠٥﴾، فليدعوا إلى الله بأعمالهم قبل أقوالهم.. ولكن إذا أراد أحد أن يقوم بدعوة الأنبياء، فليعش عيشتهم، وليقم بدعوتهم، وليرفع صوته في كل مكان وزمان مناسبين، ولا يطلب السلطة أو المنصب. أما أن يعيش عيشة الملوك، ويصرف جهوداً جبارة في الحصول على منصب من

المناصب، أو الوصول إلى الحكم، ثم يدّعي إنه يقوم بدعوة الأنبياء، فهذا مرفوض في النظام الذي اختاره الله تعالى لعباده!..

والآن نريد أن نطرح هذه الأسئلة: هل كان الناس في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) يسألونه عن الأعمال، أم كانوا يسألونه عن العبادات؟ وهل القرآن يشجع على الأقوال، أم يشجع على الأعمال؟ وهل ورد في القرآن الكريم لفظ العبادات أم الأعمال؟ وهل يوجد في القرآن ما يثبت أن العبد سيدخل الجنة بعباداته، أم بأعماله وما كسب؟

إن الدعاة الذين يخوضون في المسائل التاريخية التي عفى عليها الزمن، والمسائل الكلامية والعقائدية البعيدة عن الحياة اليومية للناس، بحيث لو حذفت تلك المسائل لما تأثرت حياتهم بحذفها، ولمشت أمورهم وكأن شيئاً لم يحدث، مع هذا يزعمون أنها مسائل دعوية، فيخوضون فيها في كل مكان وزمان، بادعاء أنهم يدعون إلى الله، وفي الحقيقة نستطيع أن نقول إن هذه المسائل لا علاقة لها بالدعوة إلى الله، وليست من ضمن وظيفة الأنبياء والرسل، فكيف يمكن أن يسموها دعوة إلى الله، أو يحسبوها من ضمن وظائف الأنبياء والرسل.

عدم التدخل فيما ليس له به علم:

لا بد على الداعي إلى الله أن لا يتدخل فيما ليس له به علم، وما ليس من تخصصه، كما تشير إلى هذا المعنى رواية تأبير النخل: فعَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ، فَقَالَ: (مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟)، فَقَالُوا: يُلَقِّحُونَهُ، يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي الْأُنْثَى فَيَلْقَحُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا). قَالَ فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ: (إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللهِ شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ).

عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: "قَدِمَ نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَأْبُرُونَ النَّخْلَ، يَقُولُونَ يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: (مَا تَصْنَعُونَ ؟)، قَالُوا: كُنَّا نَصْنَعُهُ، قَالَ: (لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْرًا)، فَتَرَكُوهُ، فَنَفَضَتْ أَوْ فَنَقَصَتْ، قَالَ: فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ).

ولفظ الرواية المشتهر بين الناس، جاء معناه في آخر الحديث السابق، وهو قوله: (أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ)، أو: (إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ).

إن ألفاظ الرواية تبيّن أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أظهر رأياً في غير تخصصه (أيْ: تبليغ ما أنزل الله عليه، وتبيينه)، ثم تبيّن له أن ما أبداه لم يكن صواباً، فبيّن لهم أنه بشر مثل بقية البشر، يمكن أن يصيب ويخطأ في الأمور الدنيوية، ولكن لا يمكن أن يكذب على الله، وشرح لهم

أنه ليس بصاحب زرع ولا نخل، وأمرهم أن يلقحوا، وقال لهم: أنتم أعلم بأمر دنياكم، وقد أمرهم النبي أن يستمروا في عملهم في التأبير.

ولقد بيّن الله تعالى في كتابه أن النبي لا يقدر أن يكذب على الله، كما بيّن في هذه الآيات: {إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٣﴾ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿ ٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿ ٤٧﴾ وَإِنَّهُ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ}﴿الحاقة: ٤٨﴾.. لقد بيّن الله تعالى في هذه الآيات أن النبي لو تقوّل على الله، لأخذه بشدة، ثم لقتله، ولا يقدر أحد أن يدافع عنه.

ومجمل القول: إن هذه الرواية تبيّن لنا إنه لا بد على الدعاة المؤمنين أن لا يتدخلوا فيما ليس لهم به علم، أو ليس من اختصاصهم.

اختصاص المكان:

كانت الحياة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، في المدينة المنورة، بسيطة، وكانت المشاكل تحل بسهولة، وكان المسجد يحسب كمجمّع الدوائر الحكومية، وكان يقوم بدور المحكمة والجامعة والمدرسة وبقية الدوائر. ولكن في الحال الحاضر هناك في كل بلد وزارات ودوائر عديدة، وكل وزارة أو دائرة لها اختصاصها، فلا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يقوم المسجد بتلك الأعمال والوظائف كلها، ولا بد أن تترك لكل دائرة لما تختص به، وعدم التدخل في شأنها. على سبيل المثال: وزارة الدفاع، فإن وظيفتها، في جميع الدول التي تحترم القوانين والدساتير، هي الدفاع عن الدولة، وحدودها، وليس لها حق التدخل في غير ذلك. وليس بمخفيّ على أحد إنه عندما تكون الدولة مؤسساتية، يكون الفصل بين هذه الأشياء طبيعياً، وتكون كل مؤسسة مشغولة بعملها، وكل مسؤول مشغول بمسؤوليته. وعندما تكون الدولة سلطوية واستبدادية، تختلط هذه الأمور بعضها ببعض، وعندما تختلط الأمور، ويلبس الحق بالباطل، يكون من الصعب التمييز بينها.. والوضع في الدول الإسلامية أكبر دليل على هذا!!

خلاصة الكلام:

إن المشكلة الحقيقية لن تنحل بفصل الدعوة عن السياسة، بل المشكلة الحقيقية هي في كيفية الدعوة!!

فإن الخوض في المسائل الفلسفية والكلامية والمنطقية والجدلية، وشرح أقوال العلماء، والدفاع عن آرائهم، وتمجيدهم، وتأويل الروايات، والأحاديث، والخوض في الجرح والتعديل، والتعمق في العقائد، التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان، ولكنها ذكرت في كتب العقائد المسماة بالإسلامية على أساس أنها من الدعوة إلى الله، أو من المسائل الدعوية، فلن نحصل منها أكثر مما حصل عليه من سبقنا، سواء فصلناها عن السياسة، أو دمجناها فيها..

إذاً، فلا بد على المؤمنين (لا أريد أن أستعمل مصطلح الإسلاميين) أن يراجعوا أنفسهم، ويبدأوا بالأشياء العملية، ولا يصرفوا أوقاتهم في الأشياء النظرية والجدلية، سواء كان اسمها السياسة أو الدعوة.

هناك أمر مهم، وهو أن القرآن لم يذكر أحداً بالاسم ويصفه بالظلم أو بالكفر أو بالفسق، ولكن ذكر أوصاف الظالمين والفاسقين والكافرين. فلماذا عندما يختلف بعضنا مع بعض يستدل كل واحد منا بآيات قرآنية، وكأنها نازلة من جديد في حق مخالفيه، ولا نكتفي بالآيات، بل نستدل بأحاديث نبوية أيضاً!! ألا ترون أننا بهذا الشكل نقوم بدور الخصم والحكم في آن واحد؟ أليس هذا أمراً عجيباً؟! وفي الحقيقة فإن بعضاً منا لا يكتفون بهذا، بل يحكمون على أناس آخرين، مخالفين لهم، بنار جهنم، وعذابها، ناسين أو متناسين أنهم بعملهم هذا يتدخلون في أمر الله، ويرسلون الناس إلى جهنم، قبل أن يحاسبهم الله ويحاكمهم . .

والخلاصة، إن النظام الذي أنزله الله تعالى لعباده نظام مبني على أسس مستقلة، وله أهداف سامية. ومن أهم أهدافه الأساسية: إقامة العدل في المجتمع، وعمارة الأرض، وإصلاح المجتمع، ولا يمكن فصل هذه الأهداف والمواضيع عن الحياة اليومية للإنسان، بأي شكل من الأشكال.

ولكن - مع الأسف - هناك مصطلحات ما أنزل الله بها من سلطان، وليس لها أساس في دين الله، ولكن بعض الناس اتخذها أسساً لمناهجهم الدعوية، ويدافعون عنها بكل جهودهم في المساجد والمدارس، وكأنها نصوص قرآنية لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

ولأجل هذا لا بد أن نفرق ونميز الأوامر الإلهية، وهي كلها عملية، وتحضّ على إقامة العدل، وتخدم البشرية، وبين المصطلحات المصنوعة من طرف المذاهب والطوائف والجماعات، التي ليس لها أساس في دين الله..

فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، هناك في عصرنا الحاضر مصطلح (الإسلام هو الحل)، الذي انتشر بشكل واسع بين الناس، مع أننا لا نجد لهذا المصطلح في كتاب الله تعالى أي أساس، بل إن كتاب الله يبين لنا أن الحل يكون في إقامة العدل. صحيح أن الإسلام دين الله، وأن الله لا يأمر بغير العدل، ولكننا نتحدث عن المصطلح..

وكذلك مثل مصطلح: (التوحيد)، لقد صرف العلماء أوقاتهم منذ قرون طويلة في شرح التوحيد، وأنواعه، مع أنه ليس له أي أساس في دين الله، لا في كتاب الله، ولا في السنة النبوية. وكذلك مصطلح (العقيدة) و(الاعتقاد)، وإلى آخره من هذه المصطلحات النظرية والجدلية، التي ما أنز الله بها من سلطان، ولكنها عند أغلب المسلمين وكأنها نصوص قرآنية لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

هناك مصيبة أصابت الجميع بلا استثناء، إلا من رحم ربي، ولكن مع التفاوت في الدرجات، ألا وهي إن الغالبية العظمى - إن لم يكن الجميع - من الذين يزعمون أنهم يعملون في الدعوة إلى لله، يهاجمون من يخالفونهم في التوجهات الفكرية، سواء كانت تلك التوجهات سياسية أو دينية،

بالآيات والأحاديث، عندما يريدون أن ينتقدوهم، بدل أن يشـــرحوا أفكارهم وأقوالهم وأضرارها على المجتمع البشـري، ويظهرون للناس وكأن الآيات قد نزلت في حق مخالفيهم من جديد، وهم يبينون للعباد وكأن هذه الأعمال والأقوال هي الدعوة إلى الله، ومع الأسف الشديد إن كثيراً منهم لا يراعون لا المكان ولا الزمان ولا المناسبات.

حق لكـل مؤمن أن يتطوع، ويبين للناس ما أنزل الله تعالى على رســـله للعباد، ويقوم بدعوة الأنبياء، ولكن بشرـط أن يعيش عيشـة الأنبياء، ويطلب أجره من رب العالمين، مثلما فعل الأنبياء بأمر من الله، لا أن يســـتغل دعوة الأنبياء لكي يعيش عيشـــة الملوك والأمراء، أو يســـتغل دعوة الأنبياء للوصول إلى الحكم، أو الحصول على منصب من المناصب الحكومية، أو أي منصب آخر .

مع كـل مـا ســـبق، فالدعوة إلى الله في الحقيقة هي تبيان للحقوق والحدود والواجبات، فلا يمكن لمن لا يكون محـايـداً أن يبينهـا حق التبيين والتوضـــيح، وإن الداعي إلى الله لا بد عليه أن يشرـح النظام الذي اختاره الله لعباده جميعاً، ويبقى في تبيينه للدين محايداً لا يميل لجماعة من الناس، أو طرف ســياسي. فكيف يمكن لمن يكون له ميل ســياسي أن يبينه للجميع بدون أن يميل إلى طرف على حســـاب طرف آخر. ولقـد قـال الله مخـاطبـاً نبيه: {إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّـهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا}﴿النساء: ١٠٥﴾ ❒